

الموضوع :

التشريعات اليبيلية

قرار رقم 909 لسنة 1991
بإنشاء شركة النهر الصناعي
العظيم للمقاولات والخدمات الفنية

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 13

السنة الثالثون

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (909) لسنة 1991 م
بانشاء شركة النهر الصناعي العظيم
للمقاولات والخدمات الفنية

اللجنة الشعبية العامة .

بعد الاطلاع على القانون التجارى ،
وعلى القانون رقم (65) لسنة 1970 م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالتجار
والشركات التجارية والاشراف عليها والقوانين المعدله له ،
وعلى القانون رقم (79) لسنة 1975 م بشأن ديوان المحاسبة ،
وعلى القانون رقم 15 لسنة 1981 م ، بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين
بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،
وعلى القانون رقم (10) لسنة 1983 م بشأن تمويل وتنفيذ مشروع النهر
الصناعي العظيم ،
وعلى القانون رقم (11) لسنة 1983 م بانشاء جهاز تنفيذ وادارة مشروع النهر
الصناعي العظيم ،
وعلى القانون رقم 13 لسنة 1990 م بشأن اللجان الشعبية ،
وببناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير
الأراضي ، بمذكوريه رقم (47) لسنة 1991 م ، المؤرخة في 4/8/1991 م .

قررت

مادة (1)

تنشأ . وفقاً لأحكام هذا القرار . شركة مساهمة ممتعة ب الجنسية الجماهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تسمى (شركة النهر الصناعي العظيم للمقاولات
والخدمات الفنية) .

وتمارس الشركة نشاطها وفقاً للقواعد المعمول بها في الشركات التجارية طبقاً لأحكام القانون التجارى والقانون رقم (65) لسنة 1970 م المشار إليها والنظام الأساسي للشركة وذلك بما لا يتعارض وأحكام هذا القرار.

مادة (2)

يكون مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة بنغازي ويجوز أن تكون لها فروع أخرى في الأماكن التي تحددها اللجنة الشعبية للشركة أو من يمارس صلاحياتها.

مادة (3)

أغراض الشركة هي اعداد الدراسات والبحوث والتصاميم وتنفيذ ما تعاقد عليه من أعمال مشروع النهر الصناعي العظيم وتشغيله وصيانته ، ومنها على سبيل المثال :-
أ- الأعمال الانشائية والمعمارية والمدنية ومرافقها.

ب- الأعمال الكهربائية.

ج- الأعمال الميكانيكية والصناعية.

د- تشغيل المصانع والآلات والمعدات وصيانتها.

هـ- الأعمال الفنية وال الهندسية .

ويجوز للشركة في سبيل تحقيق أغراضها أن تشرك بأى وجه من الوجوه مع غيرها من الشركات والمنشآت التي تراول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو أن تعاونها على تحقيق أغراضها داخل أو خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى . كما يجوز لها استيراد ما تحتاج إليه من مواد ومعدات وآلات مما يلزم لتحقيق أغراضها .

مادة (4)

مدة الشركة (25) خمس وعشرون سنة ميلادية ، تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجارى ، ويجوز اطالة المدة بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على اقتراح الجمعية العمومية للشركة .

مادة (5)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ (2000000) مليوني دينار ليبي مقسم إلى (2000) ألف سهم قيمة كل سهم منها (1000) ألف دينار ليبي مملوک بالكامل لجهاز تنفيذ وادارة مشروع النهر الصناعي العظيم.

مادة (6)

يكون للشركة مفوض عام يصدر بندبه أو اعانته وتحديد معاملته المالية قرار من اللجنة الشعبية لجهاز تنفيذ وادارة مشروع النهر الصناعي العظيم. ويتولى المفوض العام جميع اختصاصات اللجنة الشعبية للشركة وذلك لحين تشكيلها.

ويقوم المفوض العام أو من ينوبه بجميع الاجراءات المتعلقة بتأسيس الشركة واعداد النظام الأساسي لها وتسجيلها في السجل التجاري.

مادة (7)

ت تكون الجمعية العمومية للشركة من اللجنة الشعبية لجهاز تنفيذ وادارة مشروع النهر الصناعي العظيم.

ويكون للجمعية العمومية بتشكيلها المشار إليه الاختصاصات المقررة للجمعية العمومية للشركات المساهمة على النحو المنصوص عليه في القانون التجاري.

مادة (8)

تكون للشركة ميزانية مستقلة ، تعد وفقاً للنظم المحاسبية المعمول بها في الشركات التجارية ، ويؤول صافي أرباح الشركة بعد استقطاع الاحتياطيات وغيرها من المبالغ . التي ينص عليها النظام الأساسي للشركة . إلى المساهمين فيها .

مادة (9)

تبدأ السنة المالية للشركة ببداية السنة المالية للدولة ، وتنتهي بانتهائهما ، على أن تبدأ السنة المالية الأولى ، اعتباراً من تاريخ قيد الشركة وتنتهي بانتهاء السنة المالية التالية .

ماده (10)

تولى اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية فحص ومراجعة حسابات الشركة وفقاً لأحكام القانون رقم 79 لسنة 1975 م المشار إليه.

مادہ (11)

يصدر بالنظام الأساسي للشركة قرار من اللجنة الشعبية لجهاز تنفيذ وإدارة مشروع الورز الصناعي المظيم ، وذلك بما لا يتعارض وأحكام هذا القرار.

(12) مادہ

يعلم بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية.

اللجنة الشعبية العامة